الأمم المتحدة

DP/2007/33

Distr.: General
16 April 2007
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧

١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نيويورك

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السنوي من أجل إحراز النتائج

موجز

يقدم التقرير عرضا مفصلا لأداء الصندوق في عام ٢٠٠٦ من حيث نتائج البرامج والنتائج الإدارية والمالية. وتتماشى النتائج مع استراتيجية الإدارة من أجل إحراز النتائج التي يعتمدها الصندوق والواردة في خطة أعماله والتي أقرها المجلس التنفيذي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبمعدل أداء بلغت نسبته عموما ٨٢ في المائة في مجال الأنشطة المتعلقة بالتنمية المحلية و ٧٨ في المائة في مجال الأنشطة المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر. يكون الصندوق قد حقق النتائج المنشودة من برامجه بالكامل، وتجاوز تحقيق الأهداف في مجالي النشاط بشكل كبير مستويات عام ٢٠٠٥. وأحرز الصندوق أيضا قدرا كبيرا من النتائج الإدارية والمالية المنشودة في عام ٢٠٠٦، باستثناء مجموع الإيرادات المستقاة من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وبينما ارتفع مجموع الموارد بنسبة ١١ في المائة، فإن هذه الزيادة لا تكفي لتحقيق أهداف تعبئة الموارد لعام ٢٠٠٦ المحددة في عام ٢٠٠٥. ولقد تمكن الصندوق من إحراز النتائج الإنمائية والإدارية والمالية المذكورة آنفا مع الحفاظ في الوقت نفسه على السيولة النقدية لديه وسلامة مركزه المالي.

080507 080507 07-30853 (A)

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولا - نتائج البرامج ٣

ألف - تحليل الأداء في سياق الهدف الفرعي ١: التنمية المحلية ٣

باء - تحليل الأداء في سياق الهدف الفرعي ٢: التمويل البالغ الصغر ١٢

ثانيا - النتائج الإدارية ١٨

جيم - تحليل الأداء في سياق الهدف الفرعي ٣: الأداء التنظيمي ١٨

ثالثا - التحليل المالي ٢١

مقدمة

١ - يستثمر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أقل البلدان نموا. ويتمثل هدفه العام في التخفيف من حدة الفقر فيها ومساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يقوم بذلك من خلال الاستثمار في مجالين للنشاط هما التنمية المحلية والتمويل البالغ الصغر، وفي الوقت نفسه يعمل جاهدا على تعزيز أدائه المؤسسي. والأهداف الفرعية الثلاثة لإطار النتائج الاستراتيجية للصندوق، على النحو الوارد في خطة أعماله للفترة ٢٠٠٥ -٢٠٠٧، تجسد أبعاد الأداء هذه.

٢ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أداء الصندوق في عام ٢٠٠٦ بالنسبة لكل هدف من الأهداف الفرعية في ظل بيئة مستمرة التغير داخليا وخارجيا. ولم يتغير شكل التقرير الذي نقِّح في عام ٢٠٠٥ لكي يتماشى مع إطار الإبلاغ الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - ولقد كانت سنة ٢٠٠٦ سنة انتقالية بالنسبة للصندوق. فهي أول سنة كاملة بعد عملية إدارة التغييرات وإعادة هيكلته التي بدأت في عام ٢٠٠٥، وهي السنة الثانية لتنفيذ خطة العمل التي أقرها المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأول سنة أُدرجت فيه ميزانية الصندوق الإدارية في ميزانية الدعم لفترة السنتين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد عمل كل من الصندوق والبرنامج الإنمائي بشكل بناء وجماعي أثناء السنة لدفع ترتيباتهما المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية إلى الأمام، مما تمخض عن عرض مشترك أمام المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧. وعلى الصعيد الداخلي، أكملت عملية إعادة التنظيم الداخلي الكبيرة للصندوق والتي بدأت في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم تقليص عدد الموظفين بالمقر وتوسيع نطاق التواجد الإقليمي للصندوق بقدر كبير.

٤ - ويركِّز هذا التقرير، في ثلاثة فصول، على نتائج البرامج والنتائج الإدارية والمالية التي تحققت في عام ٢٠٠٦ تنفيذا لخطة العمل. ثم يربط التقرير النتائج الإنمائية بإطار العمل المقترح للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

أولا - نتائج البرامج

ألف - تحليل الأداء في سياق الهدف الفرعي ١: التنمية المحلية

٥ - ينصب الاهتمام في مجال نشاط الصندوق المتعلق بالتنمية المحلية على بناء قدرات أجهزة الحكم المحلي وغيرها من أصحاب المصلحة المحليين على تعزيز التنمية المحلية القائمة على المشاركة. ويشكل الموضوع الأساسي أحد الإصلاحات اللامركزية التي من شأنها أن تمكّن أجهزة الحكم المحلي من تقديم الاستثمارات الرأسمالية للبنى التحتية التي تراعي مصالح

الفقراء وتوفير الخدمات للمجتمعات الريفية، ومن ثم فهي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي.

٦ - وتركِّز جميع برامج التنمية المحلية التابعة للصندوق على إصلاح المؤسسات على صعيد الحكم المحلي، وذلك باستخدام تمويل رأسمالي متواضع كحافز على التغيير. الأمر الذي يبرز أهمية مهام الصندوق في مجال الاستثمار، مما يسمح له بتجاوز الأنشطة العادية لبناء القدرات للتركيز على وضع ودعم نظم وإجراءات وقدرات جديدة لعمليات الحكم المحلي. ويوفر نهج التجربة الفرصة للحكومات والسلطات المحلية للتخطيط والتنفيذ الآني ولاستخلاص الدروس والتعلم، وهي أمور حاسمة في مجال تأثير السياسات وتكرارها.

٧ - وفي عام ٢٠٠٦، كان للصندوق برامج إنمائية محلية وصناديق إنمائية محلية في ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا، إلى جانب الدعم المقرر أن يقدم لعشرة بلدان أخرى من هذه البلدان والذي سيبدأ في عام ٢٠٠٧. وعموما، فقد كان الأداء مُرضيا جدا ووصل معدل تحقيق الأهداف إلى ٨٢ في المائة ووصل متوسط التنفيذ مقابل الموارد الرئيسية المتوافرة إلى ٨٤ في المائة.

٨ - وفيما يلي أبرز النتائج التي تحققت في عام ٢٠٠٦ في هذا المجال:

(أ) نجحت تجارب الصندوق في المساعدة في تشكيل البرامج الوطنية المتعلقة بإحلال اللامركزية والتنمية المحلية في عدد من البلدان. وتقوم الجهات المانحة بدعم تلك البرامج الوطنية دعما متزايدا وفي شكل منسّق. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

'١' في بنغلاديش، أقرت الحكومة ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار لبرنامج الحكم المحلي، مكررة بذلك نموذج الصندوق والبرنامج الإنمائي وزادت عدد المجالس المحلية إلى ٥٠٠ ٤ مجلس محلي وانضم كل من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والرابطة الدانمركية المعنية بالتنمية الدولية وفي وقت سابق، لجنة التنمية المستدامة، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق لدعم هذا البرنامج الوطني.

'٢' اعتمدت الحكومة النيكاراغوية استراتيجيتها الوطنية لإحلال اللامركزية والتنمية المحلية على أساس نموذج التنمية المحلية الذي وضعه الصندوق. ويسعى المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، بدعم فني من الصندوق، إلى تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وشركاء التنمية لهذه الاستراتيجية الوطنية.

'٣' في موزامبيق، أجرى مؤخرا كل من الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون التقني تقييما مشتركا لتعاون كل منهم مع الآخر في السابق في مجال التنمية المحلية واستخدمت نتائج ذلك التقديم في إسداء المشورة للحكومة بشأن برنامج جديد وطني لا مركزي

معني بالتخطيط والشؤون المالية. وقررت الحكومة، من حيث المبدأ، إرساء البرنامج وفقا لترتيبات تجميع الموارد أو التمويل المشترك ليسترشد به في توجيه الدعم المقدم من الجهات المانحة. وسيستند البرنامج إلى الدروس المستفادة من برنامج التنمية المحلي التجريبي التابع للصندوق والبرنامج الإنمائي، والذي نجح تنفيذه في شمال موزامبيق.

(ب) وأحرز الصندوق كذلك نجاحات عديدة هامة في عام ٢٠٠٦ من حيث تحسين خبرته التجريبية فيما يتعلق ببرامج التنمية المحلية والاستفادة من هذه الخبرة في الشراكات مع شركاء التنمية الآخرين. وفيما يلي بعض الأمثلة:

'١' في بنن، استهلت عملية رائدة 'لتحقيق اللامركزية والتنمية المحلية' في سياق عملية لإدارة الإنفاق العام عن طريق استخدام الخزانة الوطنية لتنفيذ تمويل الاستثمارات. واتفقت الحكومة والعديد من شركاء التنمية على تكرار وتحسين نموذج الصندوق في مقاطعات إضافية.

'٢' في اليمن، استمر التوسع في عدد المقاطعات التي يغطيها برنامج تحقيق اللامركزية ودعم التنمية المحلية ليصل إلى ٤٨ مقاطعة (مقابل ست مقاطعات في عام ٢٠٠٣). وقامت تسع جهات مانحة بتنسيق نهجها وتجميع تمويلها في برنامج دعم يقوده الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتجاوز الآن ١٢ مليون دولار.

'٣' تمكن برنامج التنمية والتمويل اللامركزي في نيبال، الذي يغطي ٢٠ مقاطعة، من مواصلة تمويل ودعم الاستثمارات على الصعيد المحلي أثناء الاضطرابات السياسية الأخيرة. واعتمدت الحكومة مؤخرا سياسة تقديم منح بناء على الأداء وهي السياسة التب بدأها الصندوق. وبدأ البرنامج يظهر كنموذج وطني، يستند إليه في تصميم المرحلة التالية من البرنامج. وسيشترك الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية والمنظمة الهولندية المعنية بالتنمية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي في دعم البرنامج الجديد.

(ج) ويقوم الصندوق بشكل متزايد بدور هام في التنسيق بين شركاء التنمية من أجل دعم البرامج الوطنية للتنمية المحلية وتحقيق اللامركزية في البلدان في أعقاب الصراعات مثلما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون وتيمور – ليشتي. وتتماشى البرامج مع تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق المتزايد على دعم الحكومات المحلية التي تعد بمثابة مؤسسات إنعاش محلية رئيسية.

الجدول ١

مقدار ما تحقق من أهداف عام ٢٠٠٦ في مجال النشاط المتعلق بالتنمية المحلية

النتائج والمحصلات الأساسية	المعدل الإجمالي لتحقيق الأهداف في عام ٢٠٠٥ (النسبة المئوية)	المعدل الإجمالي لتحقيق الأهداف في عام ٢٠٠٦ (النسبة المئوية)	مدى تحقيقها
النتيجة الأساسية ١: نجاح تنفيذ برامج تدريبية لمؤسسات إدارة النفقات العامة وتأدية الخدمات			
المحصلة ١-١: قيام أجهزة الحكم المحلي التي تفيد من دعم الصندوق بتقييم فعال وتشاركي للطلبات على توفير وتأدية الخدمات	٩٣	٩٢	تحققت كليا
المحصلة ١-٢: قيام أجهزة الحكم المحلي التي تفيد من دعم الصندوق بزيادة النفقات على الهياكل الأساسية والخدمات بشكل فعال ومنصف وشفاف من حيث الإدارة	٧٣	٧٨	تحققت كليا
المحصلة ١-٣: قيام أجهزة الحكم المحلي التي تفيد من دعم الصندوق، ومقدمي الخدمات والمجتمعات المحلية بتوفير مزيد من الهياكل والخدمات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية وصيانتها بشكل أكثر فعالية	٧٦	٩٠	تحققت كليا
المحصلة ١-٤: قيام أجهزة الحكم المحلي التي تفيد من دعم الصندوق بضمان إدارة قاعدة الموارد الطبيعية المحلية بشكل مستدام	٥٨	٦٧	تحققت جزئيا
المحصلة ١-٥: قيام أجهزة الحكم المحلي التي تفيد من دعم الصندوق بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية المحلية	*	*	
النتيجة الأساسية ٢: الاستفادة من النماذج التجريبية والدروس المستخلصة في تحقيق الأثر المنشود من السياسات العامة وتكرار تلك النماذج			
المحصلة ١-٦: تعبير التعديلات التي تدخلها الحكومة على إطار السياسات العامة/الإطار القانوني/التنظيمي عن الدروس المستقاة من برامج الصندوق التجريبية	٩١	٧٥	تحققت كليا
المحصلة ١-٧: تطبيق النماذج التي يجربها الصندوق على نطاق أوسع عبر قيام وكالات التمويل الأخرى بتكرارها و/أو الحكومة باستخدام موارد ميزانيتها	٤٨	٩٢	تحققت كليا
المجموع	**٧٢**	**٨٢**	**تحققت كليا**

مصدر البيانات: بيانات إدارة نظم معلومات الصندوق من ٢٠ برنامجا

* النتائج التي لم تحدد لها أي أهداف في عام ٢٠٠٦ ولكن ستحدد لها أهداف في عام ٢٠٠٧.

٩ - وحقق الصندوق معدل أداء إجمالي قدره ٨٢ في المائة (الجدول ١) وبالتالي فقد أحرز نتائجه ومحصلاته الرئيسية في مجال عملياته المتعلقة بالتنمية المحلية في عام ٢٠٠٦. ويمثل أداء عام ٢٠٠٦ تحسنا بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٥. ومن حيث بناء قدرات أجهزة الحكم المحلي، فقد تمت المحافظة على مستوى الأداء المرتفع لعام ٢٠٠٥ في مجال اختبار وإضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط التشاركي (المحصلة ١-١) ونظم إدارة النفقات العامة (المحصلة ١-٢). ومع ذلك فإن تماشي خطط التنمية المحلية مع التخطيط القطاعي والتخطيط الأرفع مستوى (مثل الاستراتيجيات التي توضع على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقاطعات واستراتيجيات الحد من الفقر) لا تزال تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لعملية التخطيط المحلي. ولقد تحسن الأداء المتعلق بالمحصلات التي تتناول الاستثمارات في مجال تقديم الخدمات (المحصلة ١-٣) بنسبة ١٤ في المائة وإدارة الموارد الطبيعية (المحصلة ١-٤) بنسبة ٩ في المائة.

١٠ - وتم تحقيق النتائج المنشودة في مجال تأثير السياسات العامة بصورة كاملة (المحصلة ١-٦) والتكرار (المحصلة ١-٧). ولئن كان معدل تحقيق الأثر المنشود من السياسات العامة بلغ ٧٥ في المائة من الأهداف المقررة في عام ٢٠٠٦ (مقابل ٩١ في المائة في عام ٢٠٠٥)، فقد حقق الصندوق ما نسبته ٩٢ في المائة من الأهداف بالنسبة لتكرار أفضل ممارسات الصندوق في عام ٢٠٠٦، بالمقارنة مع ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. والواقع أن تحقيق نتائج ملموسة في هذين المجالين يحظى بأولوية حاسمة لدى الصندوق، حيث أن هذه النتائج تدل على مدى فعالية البرامج على الصعيد القطري. والمجالان يشكلان تحديا بالغ الشدة بالنسبة للصندوق، غير أن النتائج الجيدة تجسد الأعمال التي اضطلع بها على امتداد سنوات عدة في الميدان على الصعيد القطري.

١١ - ويجسد الافتقار إلى الإبلاغ فيما يتعلق بالمحصلة ١-٤: أي التنمية الاقتصادية المحلية، التحديات التي واجهها الصندوق للشروع في الأنشطة التجريبية أثناء عام ٢٠٠٦. ويُعزى ذلك إلى الموارد البشرية والمالية المحدودة المكرسة لهذا المجال البرنامجي الجديد. وثمة مجال آخر كانت النتائج فيه مخيبة للآمال بسبب التقدم البطيء نسبيا صوب زيادة الانتفاع بشكل منهاجي مما يمكّن أن يتوافر من أوجه تآزر بين التمويل البالغ الصغر ومجالات نشاط التنمية المحلية عن طريق الابتكارات المشتركة في الميدان. ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٧ تحسنا في المجالين.

١٢ - ويوفر الجدول ٢ عرضا عاما للإنجازات المتعلقة بالنتائج أثناء عام ٢٠٠٦ وذلك من حيث ما حققته استثمارات التنمية المحلية التابعة للصندوق. وحسبما يبينه الجدول، فقد تم

الوصول إلى ما يقرب من ٣,٦ مليون ريفي عن طريق تقديم الخدمات المحلية أثناء عام ٢٠٠٦. وقد وفّر الصندوق خلال تلك السنة موارد استثمارية لـ ١ ٧٧٥ مشروعا صغير الحجم من مشاريع البنى التحتية، عن طريق ٤٣٧ من أجهزة الحكم المحلي وهو ما يمثل في المتوسط ٨١ استثمارا لكل بلد، أو أربعة استثمارات لكل جهاز محلي معني.

الجدول ٢

المستفيدون من الاستثمارات الإنمائية المحلية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أثناء عام ٢٠٠٦

	عدد البلدان	أجهزة الحكم المحلي المدعومة	متوسط عدد أجهزة الحكم المحلي لكل بلد	عدد المشاريع	المستفيدون (بالملايين)
غرب أفريقيا	٧	١٨٠	٢٦	٥١٣	٠,٥
منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٧	٦٣	٩	١٦٥	١,٤
آسيا (بما فيها اليمن)	٦	١٤٧	٢٤	١ ٠٤٠	١,٦
أمريكا اللاتينية	٢	٤٧	٢٣	٥٧	٠,١
المجموع	**٢٢**	**٤٣٧**	**٢٠**	**١ ٧٧٥**	**٣,٦**

مصدر البيانات: بيانات إدارة نظم معلومات الصندوق من ٢٠ برنامجا (باستثناء البلدان التي ليست لديها استثمارات رأسمالية في عام ٢٠٠٦).

١٣ - ويبين الجدول الثالث كيفية استخدام منح رأس المال من حيث المشاريع المكملة في عام ٢٠٠٦ وتوزيعها القطاعي على ١٦ برنامجا من البرامج التي استلمت بيانات بشأنها. وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٥، فقد انخفض مجموع عدد الاستثمارات التي اكتملت بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ بنسبة ٣٣ في المائة، بينما ازداد متوسط قيمة الاستثمار بنسبة ٦٢ في المائة. ويبدو أن الحجم الأكبر للاستثمارات يشير إلى فترة بناء أطول وهناك عدد كبير من المشاريع التي بدأت في عام ٢٠٠٦ لن يتم الانتهاء من تنفيذها إلا في عام ٢٠٠٧. وعموما فقد ارتفع متوسط الاستثمار بالنسبة للفرد من دولارين وعشرة سنتات إلى دولارين واثنين وثلاثين سنتا.

الجدول ٣

النفقات ونوع استثمارات التنمية المحلية أثناء عام ٢٠٠٦

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	الاستثمارات (بملايين الدولارات)	متوسط تكلفة الوحدة (بالدولار)	النسبة المئوية للمشاريع (النسبة المئوية للاستثمار)
التعليم	٢٧٥	١,٧٦	٦ ٤٠٠	٢١
الصحة	١٢٠	١,٢٢	٠,١٦٦	١٤
إمدادات المياه	٢٨٤	٢,٣١	٨ ١٣٤	٢٨
مكاتب الحكومات المحلية، المرافق المجتمعية	٢٠٥	٠,٥١	٢ ٤٨٧	٦
الأسواق، الزراعة، إدارة الموارد الطبيعية	٤٠٥	١,٩١	٤ ٧١٦	٢٣
الطرق والجسور والمجاري السفلية	٤١٣	٠,٦٥	١ ٥٧٤	٨
المجموع	**١ ٧٤٨**	**٨,٣٦**	**٤ ٧٨٢**	**١٠٠**

مصدر البيانات: بيانات إدارة نظم معلومات الصندوق من ١٦ برنامجا. معدلات استخدام دقيقة متوفرة من ٨ برامج.

تقديرات للبرامج الأخرى.

١٤ - وشكل كل من الإمداد بالمياه والنشاط الاقتصادي الريفي والتعليم أكثر من ٢٠ في المائة من موارد استثمارات الصندوق في عام ٢٠٠٦، وتلتها الصحة (١٤ في المائة) والطرق والجسور والمجاري السفلية (٨ في المائة) والمرافق (٦ في المائة). وكما حدث في عام ٢٠٠٥، فقد تم تكريس أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الاستثمارات لتعزيز التمتع بالخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، بينما استخدم حوالي ربع استثمارات الصندوق في عام ٢٠٠٦ لتكوين رأس المال الاقتصادي. وفي نهاية المطاف فقد تم تكريس جميع هذه الاستثمارات لاستثمار التنمية المحلية التي تراعي مصالح الفقراء والمساواة بين الجنسين ولدعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي. وتقدم ورقة عمل الصندوق المعنونة ''التنمية الجنسانية: طرائق الاستثمار من أجل مزيد من الإنصاف'' المزيد من المعلومات بشأن الكيفية التي يعتزم الصندوق بموجبها تحسين تعميم مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامجه المعنية بالتنمية المحلية.

١٥ - وتُعد الشؤون المالية السليمة بالحكومات المحلية من الأمور الحاسمة للاستدامة طويلة الأجل للنتائج التي يحققها الصندوق في برامجه المعنية بالتنمية المحلية. وبغية التوصل إلى تحقيق هذه الاستدامة، يلزم توفر خليط جيد من هذه الموارد الثلاثة التي تشكل الدخل المحلي، أي التحويلات المالية والإيرادات المحلية والدعم الذي تقدمه الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك

ففيما يتعلق بالإنفاق يتعين على الحكومات المحلية أن تتقاسم بشكل مناسب مجموع الدخل لتمويل ميزانياتها المتكررة وتلك المتعلقة بالاستثمار. وتلخص الفقرات التالية تحليلا خاصا أجري من أجل هذا التقرير لتقييم النتائج طويلة الأجل لتدخلات الصندوق من أجل تعزيز الشؤون المالية المحلية.

١٦ - وبينما تمثل المحصلة ١-٢ أداء مرضيا تماما، تقدم المؤشرات التي أسهمت في هذه المحصلة مزيدا من التفاصيل. ففي عام ٢٠٠٦، حققت البرامج التي يدعمها الصندوق نتائج طيبة فيما يتعلق بالإيرادات، إذ تجاوزت أهدافها للإدارة الناجحة للتحويلات فيما بين الحكومات وزيادتها المعتزمة للإيرادات المحلية للفرد عن طريق جبي الضرائب والمساهمات واسترداد التكاليف. ومع ذلك، ففيما يتعلق بالنفقات، أبلغت البرامج أنها لم تحقق إلا جزء من الزيادات المرتقبة للميزانية المقرر استثمارها في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

١٧ - وتؤكد النتائج الواردة في الجدولين الرابع والخامس هذا الاتجاه عند مقارنة النتائج التي تحققت في عام ٢٠٠٦ بالنتائج المحرزة خلال فترة السنوات الخمس. وبناء على البيانات المالية لتسعة بلدان، يمكن استنتاج بأن تدخلات الصندوق في التحويلات المالية وحشد الإيرادات المحلية، من كل من المنظور السياسي والعملي، يبدو أنها ذات تأثير مباشر وإيجابي. وفي عام ٢٠٠٦، تم تحصيل ٥٣ في المائة من الدخل الحكومي المحلي، في المتوسط، من موارد الدخل الوطني، وتقسيمها تقسيما متوازيا بين التحويلات المالية والإيرادات المحلية. ولم يشكل الدعم الذي قدمته الجهات المانحة للاستثمارات إلا ٤٧ في المائة من مجموع الدخل.

الجدول ٤ - مصادر الإيرادات الفعلية للحكومات المحلية (المتوسط حسب البرنامج بالدولارات)

مصادر الإيرادات	٢٠٠٢	٪	٢٠٠٣	٪	٢٠٠٤	٪	٢٠٠٥	٪	٢٠٠٦	٪
التحويلات المالية	٢٣ ٤٥٠	٥	٩٢ ٧٨٧	١٢	٣٢٤ ٣٠٠	٣٢	٧١ ٧٩٤	١٢	٢٣٦ ٢٦١	٢٦
الإيرادات المحلية	١٠٢ ٨٧٨	٢٢	١٨٥ ٥٥٥	٢٣	٤١٣ ٧٩٦	٤٠	١٦٩ ٨٥٢	٢٩	٢٤٤ ٦١٠	٢٧
الدعم المقدم من الجهات المانحة	٣٤٠ ٦٦٩	٧٣	٢١ ٤٤٩	٦٥	٢٧٦ ٠٥٦	٢٨	٣٥٢ ٥٩٦	٥٩	٤٣٨ ٢٦٩	٤٧
المجموع	**٤٦٦ ٩٩٧**	**١٠٠**	**٧٩٩ ٧٩١**	**١٠٠**	**١ ٠١٦ ١٥٧**	**١٠٠**	**٥٩٤ ٢٤٢**	**١٠٠**	**٩١٩ ١٤٠**	**١٠٠**

مصدر البيانات: نظام المعلومات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بيانات من ٦ بلدان (٢٠٠٢-٢٠٠٤) و ٩ بلدان (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

أما البلدان التي لم تنته ميزانياتها، فإن الأرقام تقديرية (٢٠٠٦).

١٨ - يقدم الجدول ٥ بيانات إرشادية بشأن الكيفية التي استخدمت بها ميزانيات الحكومات المحلية لتغطية النفقات المتكررة ولخدمة الأغراض الاستثمارية. ففي عام ٢٠٠٦، استخدم ٥٨ في المائة من مجموع ميزانيات الحكومات المحلية في البلدان المعنية ببرامج الصندوق لصرفها على استثمارات محلية، واعتمد ٤٢ في المائة منه لتغطية النفقات المتكررة. وبإنعام النظر في مصادر البيانات، يتبين أن نسبة ١٠٠ في المائة من التمويل المقدم من الجهات المانحة للحكومات المحلية استخدمت لتمويل استثمارات، واستخدمت للغرض ذاته نسبة ٣٤ في المائة من الإيرادات المحلية والتحويلات المالية. واستخدم نحو ٦٦ في المائة من الإيرادات المحلية والتحويلات المالية لتغطية التكاليف المتكررة. وبالفعل، فإن عام ٢٠٠٦ كان العام الرابع على التوالي الذي زادت فيه النفقات المتكررة في إطار الميزانية الإجمالية. وينبغي رصد هذا الاتجاه وتحليله بدقة لكفالة سعي السلطات المحلية المدعومة من الصندوق إلى إيجاد توازن مناسب بين التكاليف المتكررة والاستثمارات في إطار حافظة الإيرادات المحلية والتحويلات المالية، مع الحد من اعتمادها على الموارد التي تقدمها الجهات المانحة.

الجدول ٥ - ميزانيات النفقات المتكررة والاستثمارات للحكومات المحلية (المتوسط حسب البرنامج بالدولارات)

فئات الميزانية	٢٠٠٢	٪	٢٠٠٣	٪	٢٠٠٤	٪	٢٠٠٥	٪	٢٠٠٦	٪
النفقات المتكررة	١٧٦ ٨٥	١٩	١٩٧ ٠٧٠	٢٥	٣١٠ ٣٣٥	٣١	١٩١ ٨٥٥	٣٣	٣٨٧ ٧٦١	٤٢
الاستثمارات	٣٨١ ٨٢١	٨١	٦٠٢ ٧٢١	٧٥	٧٠٣ ٨١٧	٦٩	٤٠٢ ٣٨٧	٦٧	٥٣١ ٣٧٩	٥٨
المجموع	**٤٦٦ ٩٩٧**	**١٠٠**	**٧٩٩ ٧٩١**	**١٠٠**	**١ ٠١٦ ١٥٧**	**١٠٠**	**٥٩٤ ٢٤٢**	**١٠٠**	**٩١٩ ١٤٠**	**١٠٠**

مصدر البيانات: نظام المعلومات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (نفس مواد البيانات الواردة في الجدول ٤).

١٩ - وخلاصة القول أن الطلب على الاستثمار - والإرشاد الداعم - في مجالي اللامركزية والتنمية المحلية مرتفع في كافة المناطق التي لدى الصندوق برامج فيها. وترتبط اللامركزية والتنمية المحلية ارتباطا وثيقا بعملية إرساء الديمقراطية التي يشهدها العديد من البلدان النامية. كما أن لهما دورا هاما في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي، وفي ترسيخ رؤية الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها حقا. وهما عنصران يجتذبان ويستقطبان على نطاق واسع اهتمام الحكومات، والشركاء الإنمائيين، ورابطات الحكومات المحلية. ولذلك، فإن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ تعكس عزم البرنامج الإنمائي والصندوق معا على التركيز أكثر على تعزيز القدرات اللازمة للحكومات المحلية وغيرها من الجهات المعنية لتشجيع التنمية المحلية التشاركية والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

باء – تحليل الأداء في سياق الهدف الفرعي ٢: التمويل البالغ الصغر

٢٠ – في مجال التمويل البالغ الصغر، يدعم الصندوق إنشاء قطاعات مالية شاملة توفر على نحو مستدام طائفة واسعة من الخدمات المالية الميسورة للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض وللمشاريع الصغيرة والصغرى في أقل البلدان نموا. وهو وسيلة فعالة للإسهام في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ – وفي عام ٢٠٠٦، قام الصندوق، تطبيقا لنهجه في مجال التنمية القطاعية، بتوسيع نطاق برنامجه للتمويل الشامل لتستفيد منه بلدان أخرى من أقل البلدان نموا، تمشيا مع الأهداف المحددة في خطة عمله. وصاغ الصندوق خمسة برامج جديدة للتمويل الشامل، فارتفع بذلك عدد أقل البلدان نموا التي تطبق نهجه في مجال التنمية القطاعية إلى ١١ بلدا، يوجد تسعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واثنان في آسيا. وطلب عدد من البلدان الأخرى في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا المساعدة من الصندوق لبناء قطاع مالي شامل، بحيث سيبلغ عدد أقل البلدان نموا المستفيدة من دعم الصندوق ١٦ بلدا بنهاية عام ٢٠٠٧.

٢٢ – وفيما يلي النتائج الرئيسية التي تحققت في مجال الممارسة هذا في عام ٢٠٠٦:

(أ) تشير المؤشرات الأولية لنتائج اتباع نهج التنمية القطاعية من أجل كفالة الشمول المالي إلى تحقيق نتائج مشجعة، كما يتبين من مثال سيراليون. فقد اضطلع هذا البلد بأول برنامج لإنشاء قطاع مالي شامل بقيادة الصندوق. وبدأ البرنامج في عام ٢٠٠٣ وخضع لتقييم مشترك في منتصف المدة في عام ٢٠٠٦. وخلص التقييم المستقل إلى أن ''النتائج تشير إلى أن المشروع على طريقه لزيادة فرص حصول الفقراء وذوي الدخل المنخفض على نحو مستدام على الخدمات المالية، استنادا إلى المؤشرات الواردة أدناه''. ''ولا شك أن المشروع قطع شوطا كبيرا في طريقه إلى تحقيق غاياته، إذ حقق أو تجاوز تحقيق معظم أهدافه لمنتصف المدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أفضى المشروع إلى تحقيق النتائج التالية على المستوى الجزئي أو التجزئي:

'١' هناك ٤٢ ٧٦٨ زبونا نشيطا يستفيدون من خدمات تسع مؤسسات للتمويل البالغ الصغر

'٢' تعلن خمس مؤسسات للتمويل البالغ الصغر تحقيق اكتفاء ذاتي تشغيلي بنسبة تزيد على ١٠٠ في المائة

’٣‘ لدى إحدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر فروع في سبع مدن وسبعة فروع صغيرة في المناطق المحيطة

’٤‘ توشك إحدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر على الانتهاء من التفاوض مع أحد المستثمرين الدوليين الرئيسيين

’٥‘ انضمت جهة مانحة جديدة إلى لجنة الاستثمارات

’٦‘ حشدت موارد إضافية قدرها ٣,٨٨ ملايين دولار للمشروع‘‘.

’’وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم في إنشاء وتعزيز هياكل محلية على المستويين المتوسط (الهياكل الأساسية للدعم) والكلي (السياسات)، وخاصة بفضل دعم مصرف سيراليون (المصرف المركزي) ورابطة مؤسسات التمويل الصغير في سيراليون‘‘.

(ب) ومن حيث المستفيدين (الحصيلة ٢-١)، تلقى أكثر من ٠٠٠ ٦١٦ زبون، ٦٦ في المائة منهم نساء، خدمات التمويل البالغ الصغر من مقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق البالغ عددهم ٢٨ مقدما للخدمات في عام ٢٠٠٦. ويشمل مقدمو الخدمات المالية المؤسسات المالية غير المصرفية، والاتحادات الائتمانية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمصارف المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن نحو ٩٠ في المائة من مقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق يقل متوسط حجم قروضهم عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يبين أن غالبيتهم يستهدفون الفقر فعلا.

٢٣ - وعلى الإجمال، أنجز الصندوق ٧٨ في المائة من أهدافه في مجال أنشطة التمويل البالغ الصغر في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٦). فتحققت بذلك تماما أهداف أدائه بالنسبة لهذا العام. ومن حيث المستفيدين (الحصيلة ٢-١)، فإن النتائج التي أعلنها مقدمو الخدمات المالية بصورة جماعية تجاوزت ما حددوه من أهداف للنمو بزيادة ٠٠٠ ٣٠ زبون. وانطلاقا من خط أساس هو ٠١٨ ٣٧٩ زبونا في عام ٢٠٠٤ ثم ٢٧٢ ٤٣٨ زبونا في عام ٢٠٠٥، فإن عدد الزبائن النشيطين في نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ ٠٣٥ ٦١٦ زبونا. وكانت الزيادة ٦٢,٥ في المائة و ٤٠,٦ في المائة قياسا إلى عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي.

٢٤ - وكانت النتائج المتعلقة باستدامة وفعالية مؤسسات التمويل البالغ الصغر وغيرها من مقدمي الخدمات المالية دون مستوى التوقعات (الحصيلة ٢-٣). فنصف مقدمي الخدمات المالية الذين بلغوا عن نتائجهم في عام ٢٠٠٦، وعددهم ثمانية، هم الذين حققوا أهدافهم المتعلقة بالربحية، وهم في سبيلهم إلى تحقيق الاستدامة المالية. وغالبا ما يكون مقدمو الخدمات

المالية ذوي الربحية الأعلى جهات استثمارية أقدم في غرب أفريقيا، مما يؤكد أن الصندوق يخاطر ويستثمر في مؤسسات أحدث لم تثبت جدارتها. ولا يستوفي المعيار الدولي في مجال نوعية الحافظة (الحافظة المعرضة للخطر لمدة ٣٠ يوما بنسبة تقل عن ٥ في المائة) سوى ٣٩ في المائة من مقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق. ويمثل هذا نقصانا بالقياس إلى نسبة ٥٣ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٥ وقد يعكس الظروف الصعبة التي يعمل فيها الصندوق ونوع المؤسسات التي يستهدفها. ويؤكد اصطدام مقدمي الخدمات المالية أحيانا بمشاكل في السداد الحاجة إلى التصدي بسرعة لهذه المشاكل، قبل خروجها عن نطاق السيطرة. ويمثل بناء قدرة مؤسسية تتيح تعزيز رصد وسداد الحافظة محورا رئيسيا في دعم الصندوق، وسيرصد عن كثب في عام ٢٠٠٧، بهدف استعادة المستوى السابق للحافظة المعرضة للخطر لمدة ٣٠ يوما بنسبة تقل عن ٥ في المائة.

٢٥ - وكان الأداء جيدا من حيث الاستثمارات في الهياكل الأساسية الداعمة للقطاع المالي المحلي (الحصيلة ٢-٤). فكل البلدان المدعومة الآن لديها رابطات للتمويل البالغ الصغر وشبكات لمقدمي الخدمات المالية. فاثنان وعشرون من أصل ٢٨ من مقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق ينتمون إلى رابطة أو شبكة وطنية. وتبين هاتان النتيجتان بوضوح إقرار مقدمي الخدمات المالية بأهمية التعاون والتمثيل المشترك من أجل (أ) تعزيز قدرتهم على تعبئة السلطات الوطنية؛ و (ب) إقرار معايير مشتركة؛ و (ج) تقاسم الدروس والخبرات بشأن ممارسات سليمة في مجال التمويل البالغ الصغر. وفي أحد عشر بلدا من أقل البلدان نموا، قدم الصندوق دعما مباشرا لتعزيز القدرات المؤسسية للرابطات الوطنية، إما في شكل منح أو بكفالة إشراكها في أنشطة التدريب وإعداد الاستراتيجيات الوطنية. ومع تطور القطاعات، ستضاف مؤشرات أخرى لقياس التقدم المحرز على المستوى المتوسط.

الجدول ٦ - تحقيق أهداف عام ٢٠٠٦ في مجال أنشطة التمويل البالغ الصغر

النتائج والمحصلات الأساسية	المعدل الإجمالي لتحقيق الأهداف (النسبة المئوية)	مدى تحقيقها
النتيجة الأساسية: إيجاد وسطاء تجزئة مستدامين يقدمون عددا من الخدمات المالية إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض		
المحصلة ٢-١: زيادة اتصال الوسطاء الماليين المدعومين من الصندوق بالأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض	الهدف: ٥٨٦ ٩٤١ زبونا النتيجة: ٦١٦ ٠٣٥ زبونا	تم تجاوز الهدف

النتائج والمحصلات الأساسية	المعدل الإجمالي لتحقيق الأهداف (النسبة المئوية)	مدى تحقيقها
المحصلة ٢-٢: زيادة اتساع وعمق الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليون المدعومون من الصندوق إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض	*	*
المحصلة ٢-٣: زيادة استدامة وفعالية الوسطاء الماليين المدعومين من الصندوق الذين يقدمون الخدمة إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض	٤ من ٨ مقدمين للخدمات المالية أو ٥٠ في المائة** (الربحية)	أنجز جزئيا
	١١ من ٢٨ مقدما للخدمات المالية أو ٣٩ في المائة (نوعية الحافظة)	لا يرقى إلى المستوى المتوقع
النتيجة الأساسية: إنشاء البُنى التحتية الصناعية الداعمة لتقديم الخدمات المالية إلى الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض		
المحصلة ٢-٤: قيام البنى التحتية الداعمة للقطاع المالي المحلي	١٢ من ١٢ بلدا، أو ١٠٠ في المائة	أنجز كليا
	٢٢ من ٢٨ مقدما للخدمات المالية أو ٧٨,٦ في المائة	
المحصلة ٢-٥: زيادة بروز المؤسسات المالية المدعومة من الصندوق وشفافيتها	١٤ من ٢٨ مقدما للخدمات المالية أو ٥٠ في المائة	أنجز جزئيا
النتيجة الأساسية: تعزيز البيئة التمكينية لبناء قطاعات مالية شاملة		
المحصلة ٢-٦: زيادة قدرة الحكومة على دعم بيئة سياسات عامة مؤدية إلى قطاع مالي شامل	١٢ من ١٠ بلدان أو ١٢٠ في المائة	تم تجاوز الهدف
المحصلة ٢-٧: زيادة قدرة السلطات التنظيمية والرقابية على وضع إطار قانوني موات لقطاع مالي شامل	١٢ من ٩ بلدان أو ١٣٣ في المائة	تم تجاوز الهدف
المحصلة ٢-٨: توجد استراتيجيات للحكومة والمانحين مملوكة وطنيا لدعم بناء قطاعات مالية شاملة	٥ من ٦ بلدان أو ٨٣ في المائة	أنجز كليا
المجموع	**٧٨ في المائة**	**أنجز كليا**

* ستستقى المعلومات المتعلقة بالمحصلة ٢-٢ من الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التي يزمع الصندوق إجراءها بالتشارك مع البنك الدولي في إطار مشروع البيانات الذي ينظمه الصندوق والبنك الدولي في الوقت الحالي. وسيتم الإبلاغ عن النتائج حال استكمال الدراسات الاستقصائية للبيانات الأساسية والمتابعة.

** لم يقدم معلومات عن هذا المؤشر بنهاية شهر آذار/مارس إلا ٨ من أصل ٢٨ مقدما للخدمات المالية.

٢٦ - ولا يجري مراجعات للحسابات أو تقييمات وفقا لمعايير الصناعة إلا نصف مقدمي الخدمات المالية المدعومين من الصندوق (المحصلة ٢-٥). وهذا يعكس كذلك النطاق الصعب الذي يعمل فيه الصندوق، أي المؤسسات التي هي في مرحلتي البدء والنشوء. ويعكس أيضا أنه يعمل حصرا تقريبا في أقل البلدان نموا حيث توجد قطاعات مالية ضعيفة ومضغوطة إلى حد بعيد، ومنها عدة بلدان خارجة من الصراع. وليس لدى العديد من هذه البلدان القدرة اللازمة على مراجعة حسابات مقدمي الخدمات المالية. ولذلك، فإن بناء القدرة على الوفاء بمعايير مراجعة الحسابات التي أقرها بها الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا عنصر أساسي في برامج التنمية القطاعية سيتم النهوض به في المستقبل .

٢٧ - وشهدت كل البلدان الأحد عشر التي استفادت من برنامج ما تحسن سياستها العامة وظهور بيئة مواتية أكثر للتمويل الصغير بدعم من الصندوق (المحصلة ٢-٦). ويؤكد الإنجاز الجيد على صعيد السياسة العامة الأثر الذي أحدثه الصندوق على هذا الصعيد في جميع البلدان التي روج فيها لنهج القطاع المالي الشامل.

٢٨ - ويعزز نهج الصندوق الهادف إلى تنمية القطاع المالي قدرة واضعي السياسات الوطنيين على وضع استراتيجيات وطنية لإنشاء قطاعات مالية شاملة. فمن خلال النهج الذي يعالج مسائل السياسة العامة من زاوية القيود التي ينبغي التغلب عليها، يتم بناء قدرة راسمي السياسات على تحديد القيود التي تعوق إنشاء قطاع مالي شامل ثم إزالة أكثرها شدة (المحصلة ٢-٧). وكان هذا الإنجاز الجيد في الحصيلة ٢-٧ ثمرة دعم الصندوق لتدريب وبناء قدرات السلطات التنظيمية والرقابية.

٢٩ - ووضعت كل برامج التنمية القطاعية تقريبا استراتيجيات مشتركة بين الحكومات والمانحين (المحصلة ٢-٨). وارتفعت النسبة المئوية من ٦٦ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٨٣ في المائة عام ٢٠٠٦ مع استكمال مزيد من البلدان إجراءاتها التشاورية. وبدأ في خمسة بلدان تنفيذ خطط عمل لإنشاء قطاع مالي شامل.

٣٠ - وهناك مبادرتان أخريان أسهمتا في بناء القطاعات المالية الشاملة: فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الشاملة ومؤتمر داكار بشأن الشمول المالي.

٣١ - وبدأ فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الشاملة، برعاية الصندوق، أعماله في عام ٢٠٠٦. وعقد اجتماعين أنشئت على إثرهما عدة أفرقة عاملة تعنى بالدعوة، ومشاركة القطاع الخاص، والمسائل التنظيمية والبحث، وتقاسم المعارف. وقد حدد كل فريق عامل جدول أعماله الذي يشتمل على ما يلي: عقد مجموعة من المؤتمرات الإقليمية بشأن المسائل الإقليمية المتعلقة بالشمول المالي والتنظيم في أواخر عام ٢٠٠٧

و ٢٠٠٨؛ والشروع في إجراء خمس دراسات قطرية مع نماذج مناسبة لإشراك القطاع الخاص في إطار الشمول المالي؛ والتوعية بأهمية الشمول المالي في أوساط الحكومات، والمصارف المركزية، وواضعي السياسات؛ وتعبئة البنك الدولي والتعاون معه لإعداد أدوات وطرائق ودراسات نموذجية لقياس مدى الاستفادة من الخدمات المالية.

٣٢ - ونظم الصندوق والبرنامج الإنمائي بداكار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الشمول المالي. وجمع هذا المؤتمر ٣٢٠ مشاركا رفيع المستوى يمثلون الحكومات، والمصارف المركزية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، ومقدمي الخدمات المالية وشبكاتهم، من ٥٣ بلدا من بينها ٤٨ بلدا أفريقيا. واعتمد المؤتمر إعلان داكار بشأن بناء القطاعات المالية الشاملة في أفريقيا وأنشأ لجنة توجيهية لدعم ومتابعة تنفيذ توصياته. وأبرز هذا المؤتمر ونتائجه قدرة الصندوق والبرنامج الإنمائي على عقد الاجتماعات حول موضوع التمويل الشامل وأنشأ منبرا قويا للدعوة، وتبادل المعارف، والتعلم، وإقامة الشراكات من أجل تعزيز فرص الاستفادة على نحو مستدام من الخدمات المالية في أفريقيا. وقد اجتمعت اللجنة التوجيهية لمتابعة توصيات مؤتمر داكار في مطلع عام ٢٠٠٧.

٣٣ - وأخيرا، من المفيد الإشارة إلى النتائج فيما يتصل بالدور الذي يقوم به الصندوق كمستشار لأسرة البرنامج الإنمائي في السياسات والجوانب الفنية للمسائل المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر من أجل كفالة الاتساق في تنفيذ أفضل الممارسات في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٦، قدم الصندوق الدعم لأنشطة البرنامج الإنمائي من أجل إنشاء قطاعات مالية شاملة في سبعة بلدان ليست من أقل البلدان نموا في أفريقيا في إطار برنامجه الإقليمي المشترك مع المكتب الإقليمي لأفريقيا. وواصل الصندوق تعاونه مع البرنامج الإنمائي لتنفيذ خطة العمل من أجل متابعة التوصيات التي قدمها الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً إلى البرنامج الإنمائي إثر عمليتي استعراض الأقران واستعراض الحافظات. وفي إطار تنفيذ سياسة البرنامج الإنمائي في مجال التمويل البالغ الصغر، التي نشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع كل مكتب من المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي لكفالة تبني هذه السياسة وبالتالي ضمان نوعية البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال التمويل البالغ الصغر في العالم بأسره.

٣٤ - ويبين التحليل أعلاه الميزة النسبية التي يحظى بها الصندوق والبرنامج الإنمائي بالعمل معا على كفالة الاستفادة المستدامة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة من طائفة واسعة من الخدمات المالية. وفي كافة أقل البلدان نموا، أتاح لهما وجودهما في

الميدان القيام بدور نشط في مجال الدعوة وبناء قدرة الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على إيجاد البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية المواتية للتمويل الشامل. ومكنت ولاية الصندوق في مجال الاستثمار المنظمتين من القيام بالاستثمارات اللازمة من خلال تقديم القروض والمنح لمقدمي الخدمات المالية، وبالتالي كفالة الزيادة السريعة في نطاق تغطيتها. وبناء عليه، تتوخى الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ أن يوسع الصندوق والبرنامج النطاق الجغرافي لأنشطتهما المشتركة في مجال التمويل الشامل، ويسهما بذلك في تعزيز النمو الشامل والحد من الفقر.

ثانيا – النتائج الإدارية

جيم – تحليل الأداء في سياق الهدف الفرعي ٣: الأداء التنظيمي

٣٥ – استُقي إطار الأداء الذي يستخدمه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لقياس أداء الصندوق من الإطار الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسجل الأداء المتوازن لمكاتبه القطرية. وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتم قياس الأداء وفقا لأربعة منظورات مختلفة: التعلم والنمو، ورضا الزبون، والفعالية الداخلية والموارد المالية. وجرى بالنسبة لكل منظور تحديد عدد من الأهداف الاستراتيجية. وتتطابق هذه الأهداف مع خطة إدارة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومع مؤشرات محددة للقياس ومع تحقيق أهداف الأداء. وترافق كل هدف من هذه الأهداف مؤشرات وأهداف حددت في بداية سنة ٢٠٠٦.

٣٦ – ويقدم الجدول ٧ عرضا عاما للنتائج التي تحققت سنة ٢٠٠٦ فيما يتصل بأداء الصندوق. ويحتوي العرض العام على حوالي نصف الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات المستعملة في سجل النتائج المتوازن للصندوق، مع كون التوازن يستعمل أساسا لأغراض الإدارة الداخلية.

الجدول ٧ – تحقيق أهداف سنة ٢٠٠٦ للأداء التنظيمي

المنظور	الهدف الاستراتيجي	المؤشر	نتيجة سنة ٢٠٠٥	هدف سنة ٢٠٠٦	نتيجة سنة ٢٠٠٦
التعلم والنمو	التوسع جغرافيا لتغطية المزيد من أقل البلدان نموا، بما فيها أقل البلدان نموا الخارجة من صراعات	أقل البلدان نموا التي توجد فيها برامج للصندوق (استثمار يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ دولار/سنة)	٢٦ من أقل البلدان نموا	٣٢ من أقل البلدان نموا	٢٨ من أقل البلدان نموا
		أقل البلدان نموا الخارجة من صراعات التي توجد فيها برامج للصندوق	١٣ من أقل البلدان نموا	١٥ من أقل البلدان نموا	١٣ من أقل البلدان نموا*
	زيادة متوسط حجم الاستثمار	الاستثمار حسب كل بلد من أقل البلدان نموا في السنة	٠,٧٢ مليون دولار	١,١ مليون دولار	٠,٨٥ مليون دولار
رضا الزبائن	تحسين الشراكة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع باقي منظومة الأمم المتحدة	رضا المكتب القطري للبرنامج عن النوعية العامة للشراكة مع الصندوق	٧٣ في المائة	٨٠ في المائة	يحدد لاحقا***
الفعالية الداخلية	زيادة الموظفين على الصعيد الإقليمي والقطري للاقتراب أكثر من الزبائن والاستثمارات	نسبة الموظفين الفنيين العاملين على الصعيدين القطري والإقليمي	٦٣ في المائة	٧٥ في المائة	٧١ في المائة
	تعزيز تنسيق الأمم المتحدة	دمج الصندوق في إطار برمجة الأمم المتحدة على الصعيد القطري	٢٦ من أقل البلدان نموا	٣٢ من أقل البلدان نموا	٢٨ من أقل البلدان نموا
	تحسين كفاءة الإنجاز	نسبة النفقات الإدارية إلى مجموع النفقات	٣٢ في المائة	٢٦ في المائة	٢٢ في المائة
		رضا المكتب القطري للبرنامج عن مدى ملاءمة توقيت تقديم الدعم التشغيلي	٦٤ في المائة	٨٠ في المائة	يحدد لاحقا***
	تعزيز ”إدارة الموارد البشرية“	إدراك الموظفين	٦٥ في المائة	٧٥ في المائة	٧٠ في المائة
الموارد المالية	تحقيق أهداف تعبئة الموارد	الموارد الأساسية المعبأة	٩,٥ ملايين دولار	١٨ مليون دولار	١٣,٩ مليون دولار**
		الموارد غير الأساسية المعبأة	١٠,٣ ملايين دولار	١٨ مليون دولار	٨,١ ملايين دولار
	ضمان الإنجاز وفقا للخطة	الإنجاز وفقا لحدود الإنفاق السنوي الموافق عليها	٧٤ في المائة	٩٠ في المائة	٨٤ في المائة

* استنادا إلى مقارنة قوائم أقل البلدان نموا سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

** يشمل مساهمة أساسية لسنة ٢٠٠٥ قدرها ١,٢ مليون دولار تم تلقيها وسجلت كإيرادات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

*** لم يتم تلقي نتائج الدراسات الاستقصائية في هذه المجالات وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير. وسيتم إدراجها حين توافرها.

٣٧ - وفي سنة ٢٠٠٦، كانت لدى الصندوق برامج جارية ذات استثمارات بلغت ٥٠ ٠٠٠ دولار أو أكثر في ٢٨ من أقل البلدان نموا، بما فيها جميع أقل البلدان نموا الخارجة من صراعات التي كان عاملا فيها سنة ٢٠٠٥. وارتفع مجموع البرامج المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أكثر من ثلاثين، وهو ما يعكس الاختيار المقصود للصندوق المتمثل في القيام بالبرمجة بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي. وزاد متوسط نفقات الصندوق حسب كل بلد من أقل البلدان نموا بنسبة ١٨ في المائة سنة ٢٠٠٦، ليصل إلى ٠,٨٥ مليون دولار. ويعكس هذا تحسن إنجاز البرنامج بوجه عام فيما يتعلق بمجالي أنشطة التنمية المحلية والتمويل البالغ الصغر. وقد يسر زيادةَ إنجاز البرنامج إدماجُ الميزانية الإدارية للصندوق في ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين، وهو ما ضمن إمكانية استخدام جميع الإيرادات الأساسية للصندوق في النفقات البرنامجية.

٣٨ - وكان أداء الصندوق أقل في مجال الموارد المالية، فيما يتعلق بالموارد الأساسية وغير الأساسية المعبأة كلتيهما. وبالرغم من استمرار الأداء الممتاز القياسي للصندوق وتعزيز جهود تعبئة الموارد التي بدأت في أواخر سنة ٢٠٠٥، قيدت عوامل مختلفة قدرته على تحقيق أهدافه في مجال تعبئة الموارد لسنة ٢٠٠٦. وتعلقت هذه العوامل أساسا باستمرار تركيز الدول الأعضاء المانحة على إصلاح الأمم المتحدة وأوجه الغموض المتصلة بعمل الفريق الرفيع المستوى خلال الجزء الأكبر من سنة ٢٠٠٦. وقد ولَّدت هذه القضايا قلقا في أوساط بعض الدول الأعضاء المانحة فيما يتعلق بالصندوق ودوره في الإطار الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإضافة إلى ذلك، أدت محدودية التجربة والتوجيه داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبرامج المشتركة والتعبئة المشتركة للموارد إلى توجيه عدة دول أعضاء مانحة لأموال كانت موجهة أصلا للصندوق عبر البرنامج الإنمائي، وهي أموال لا تعتبر ''موارد غير أساسية'' بالنسبة للصندوق. وعلاوة على ذلك، لم يكن بمقدوره الاستعانة بمستشار لتنمية الأعمال حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مما أخر تنفيذ بعض الجوانب الهامة من برنامجه لتعبئة الموارد - ولا سيما على المستوى القطري - حتى النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦.

٣٩ - وزادت الموارد الأساسية من ٩,٥ ملايين دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ١٣,٩ سنة ٢٠٠٦، وهي زيادة تمثل ٤٦ في المائة، منها مساهمة أساسية بمبلغ ١,٢ مليون دولار لسنة ٢٠٠٥ تم تلقيها وتسجيلها في أوائل سنة ٢٠٠٦. ولو كانت تلك المساهمة الأساسية اعتبرت مساهمة لسنة ٢٠٠٥، لكانت المساهمات الأساسية لسنة ٢٠٠٦ زادت بمبلغ مليوني دولار عن سنة ٢٠٠٥، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٩ في المائة. ونتجت الزيادة أساسا عن (أ) زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في الدول الأعضاء المانحة الأساسية الجديدة، (ب) واستمرار أو زيادة المساهمات من الدول الأعضاء المانحة الأساسية الموجودة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمساهمات غير الأساسية، تمت المساهمة في البرنامج الإنمائي بما يقارب مليون دولار كانت موجهة أصلا لأنشطة الصندوق وذلك بدلا من تقديمها للصندوق كمساهمات غير أساسية. ولو كان الصندوق تلقى ذلك المبلغ، لكانت المساهمات غير الأساسية للصندوق لسنة ٢٠٠٦ بلغت ٩,١ ملايين دولار، حوالي ١٢ في المائة أقل من سنة ٢٠٠٥. ومع زيادة القدرات والأدوات الموجودة لتنمية الأعمال وتعبئة الموارد، تشير التنبؤات الأولية إلى أن اتجاه مستويات المساهمات غير الأساسية نحو الارتفاع، منذ سنة ٢٠٠٣، سيتواصل سنة ٢٠٠٧. بيد أن الصندوق يشير إلى أن ما جرت تعبئته من الموارد الأساسية وغير الأساسية كلتيهما كان أقل بكثير من هدف ١٨ مليون دولار الذي حدد لهذين النوعين من الموارد سنة ٢٠٠٦ بسبب العوامل المبينة أعلاه.

٤١ - وفي مجال الكفاءة الداخلية، تمكن الصندوق من تحسين كفاءته في تقديم الخدمات من خلال تخفيض نسبة النفقات الإدارية إلى مجموع النفقات من ٣٢ في المائة سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٢ في المائة سنة ٢٠٠٦. ويعود التحسن إلى عدة عوامل، منها التعجيل بتحقيق لا مركزية موظفي الفئة الفنية ليصبحوا أقرب إلى الزبائن من أقل البلدان نموا وتخفيضات هامة للموظفين في المقر كجزء من عملية إعادة تنظيم شُرع فيها سنة ٢٠٠٥. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٦، كان ٧١ في المائة من موظفي الصندوق الفنيين قد عينوا على الصعيد القطري أو الإقليمي، وتحرك الصندوق ليصبح أقرب إلى البرنامج الإنمائي من حيث الوجود المادي من خلال توسيع وجوده في مراكز الخدمات الإقليمية التابعة للبرنامج في داكار وجوهانسبرغ وبانكوك. ولا يزال الصندوق يعالج بعض النتائج غير المخطط لها لعملية إدارة التغيير، بما فيها ارتفاع عبء العمل المرتبط بتقديم الخدمات لعدد أكبر من أقل البلدان نموا والبرامج القطرية بموظفين في المقر أقل بشكل كبير.

٤٢ - وبلغ المؤشر المتصل بتصورات الموظفين، وهو مؤشر يستعمله كل من البرنامج والصندوق لقياس رضا الموظفين بشكل عام من خلال استطلاع رأي الموظفين على الصعيد العالمي، ٧٠ في المائة، أي أنه تحسن بنسبة ٥ في المائة مقارنة بنسبة ٦٥ في المائة سنة ٢٠٠٥. وكانت هناك أدلة قوية على استمرار التزام موظفي الصندوق بمهمته وأنشطته، في سنة انتقالية بعد عملية إدارة التغيير الصعبة التي شهدتها سنة ٢٠٠٥.

ثالثا - التحليل المالي

٤٣ - كما أشير أعلاه، بلغ إجمالي الإيرادات الأساسية سنة ٢٠٠٦ إلى ١٣,٩ مليون دولار. بلغ إجمالي الإيرادات من الموارد الأساسية وغير الأساسية لسنة ٢٠٠٦ ما يقارب ٢٢ مليون دولار مقارنة مع ١٩,٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، بزيادة تقارب ١١ في المائة.

وارتفع إجمالي الإيرادات لسنة ٢٠٠٦ إلى ٢٧,٢ مليون دولار من ٢٤,٢ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، بزيادة تقارب ١٢ في المائة. ومن هذه الزيادة، تعود ١,١ مليون دولار إلى الزيادة في الإيرادات المتأتية من أسعار الفائدة.

٤٤ - يتضمن الجدول ٨ معلومات أساسية عن نفقات الصندوق للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وفي سنة ٢٠٠٦، سجلت زيادة هامة في النفقات البرنامجية الأساسية مقارنة بسنة ٢٠٠٥. وارتفعت النفقات الأساسية من ١١,٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ١٦,٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٦. وارتفع إجمالي النفقات غير الأساسية أيضا، وهو يضم زيادة هامة للنفقات غير الأساسية القطرية وانخفاضا حادا للنفقات غير الأساسية في المقر سنة ٢٠٠٦، بسبب الانتهاء من السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر. وشكلت النفقات غير الأساسية ٣٩ في المائة من النفقات البرنامجية القطرية وثلث إجمالي النفقات البرنامجية.

٤٥ - وتمكن الصندوق من تخفيض نفقات مقره إلى ٤,٦ ملايين دولار سنة ٢٠٠٦ مقارنة بمبلغ ٦,٧ ملايين دولار سنة ٢٠٠٥، وهو تخفيض بحوالي ٣٤ في المائة. ويعزى التخفيض إلى حد كبير إلى عملية إعادة التنظيم وإدارة التغيير الناجحة الوارد بيانها أعلاه. وقد تم تمويل ٩٠ في المائة من الميزانية الإدارية لمقر الصندوق عن طريق ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين. وقد أُبرزت ١٠ في المائة المتبقية في تكاليف سنة ٢٠٠٦ المرتبطة بعملية إدارة التغيير في الصندوق، وقد تم تمويلها من الموارد الأساسية للصندوق.

الجدول ٨- اتجاهات النفقات، ٢٠٠١-٢٠٠٦ (بملايين الدولارات)

النفقات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
النفقات البرنامجية	٣٣,٩	٢٤,٨	٢١,١	٢٢,٩	١٩,٢	٢٥,٢
- الأساسية	٣٢,٣	٢٢,٦	١٦,٣	١٤,٩	١١,٦	١٦,٨
- غير الأساسية	١,٦	٢,٢	٤,٨	٨,٠	٧,٦	٨,٤
نفقات المقر	٦,٠	٥,٥	٦,٢	٥,٣	٦,٧	٤,٦*
المجموع	**٣٩,٩**	**٣٠,٣**	**٢٧,٣**	**٢٨,٢**	**٢٥,٩**	**٢٩,٨**

المصدر: البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

* ويشمل هذا ٤,٢ ملايين دولار من النفقات مقابل المخصص في ميزانية البرنامج الإنمائي للدعم لفترة السنتين للصندوق و ٠,٤ مليون دولار مقابل التمويل الرئيسي للصندوق.

٤٦ - يبين الجدول ٩ أن منطقة أفريقيا استأثرت سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٧٣ في المائة من إجمالي نفقات الصندوق على المستوى الميداني. وزاد إجمالي النفقات في آسيا إلى ١٦ في المائة ويتوقع أن يزداد سنة ٢٠٠٧، مع انطلاق عدد من برامج الصندوق الجديدة في مجالي التنمية المحلية والتمويل الشامل. وأنفق الصندوق ١,٢ مليون دولار على برنامجه للبحث والتطوير، حيث ركز على إدارة المعرفة وتطوير ابتكار منتجات جديدة. كان حوالي ٠,٣ مليون دولار من النفقات غير الأساسية متصلا بالأنشطة النهائية للسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر وإطلاق فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة.

٤٧ - وإجمالا، أُنفق مبلغ ٢٠,٨ مليون دولار من النفقات البرنامجية (٨٣ في المائة) على الصعيد القطري، و٢,٩ مليون دولار للدعم القطري مقدمة من المستوى الإقليمي (١١ في المائة)، و١,٥ مليون دولار (٦ في المائة) على صعيد المقر. ومثلت استثمارات رأس المال، بشقيها المتمثلين في الاستثمارات الإنمائية المحلية تحت باب مجال النشاط الإنمائي المحلي، والاستثمارات في مقدمي الخدمات المالية في إطار مجال أنشطة التمويل البالغ الصغر، حوالي ثلثي النفقات القطرية و٥٤ في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية للصندوق.

الجدول ٩ - النفقات البرنامجية حسب المنطقة وحسب مجال النشاط (بملايين الدولارات)

المناطق/الأغراض المحددة	التنمية المحلية	التمويلات الصغرى	المجموع
أفريقيا	١٣,٧	٣,٧	١٧,٤
آسيا	٣,٨	صفر	٣,٨
الدول العربية	٠,٩	٠,٢	١,١
أمريكا اللاتينية	١,٤	صفر	١,٤
البحث والتطوير	٠,٨	٠,٤	١,٢
فريق مستشاري الأمم المتحدة/السنة الدولية للائتمانات الصغرى		٠,٣	٠,٣
المجموع	**٢٠,٦**	**٤,٦**	**٢٥,٢**

٤٨ - وفيما يتعلق بوضع الصندوق من حيث السيولة والاحتياطي النقديين في نهاية سنة ٢٠٠٦، حافظ على احتياطاته التشغيلية عند مستوى ٢٢,٦ مليون دولار، نفس مستوى سنة ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، زاد إجمالي الموارد غير المنفقة من ٣٧,٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ما يقارب ٣٨ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٦. وتماشيا مع ذلك، تمكن الصندوق من إنجاز النتائج الإنمائية والإدارية والمالية المحددة أعلاه، وحافظ في الوقت نفسه على احتياطياته وسلامته المالية.